العلوم الاقتصادية
العدد السادس والثلاثون / المجلد التاسع / تموز 2014

طبيعة النظام الاقتصادي المختلط واتجاهاته
الصين نموذجاً

م. جـــواد كاظـــم حميـــد
جامعة البصرة – كلية الادارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد

المستخلص:

إن البحث يدور حول نقطة جوهرية هي المرونة في النظام الاقتصادي المعتمد كإطار تنظيمي للعمليات ألاقتصادية, إذ إن كفاءة الإطار الذي تتم في إطاره إدارة النشاط الاقتصادي لها أهمية حاسمة في رفع كفاءة الأداء ورفع المعنويات, وهذا ما تمت ملاحظته في تجربة الصين في هذا المجال. إذ استطاعت أن تحقق التوازن بين الزراعة والصناعة وتنمية الصناعات الثقيلة من دون إهمال الصناعات الخفيفة وأيضا انتهجت الموازنة بين ملكية رأس المال الخاص ورأس المال ألعام والمزج الأمثل بين التوجه الاشتراكي واقتصاد السوق وهذه هي معادلة النظام الاقتصادي المختلط موضوع البحث.

الكلمات المفتاحية : النظام الاقتصادي ، النظام الاقتصادي المختلط ، اتجاهات النظام الاقتصادي ، النظام الاقتصادي المختلط في الصين .

المقدمة :

يحتل النظام الاقتصادي اهمية بالغة الحساسية في حياة كل من الافراد والمجتمعات ,والدول, وفي عمل الاقتصادات وتطورها ذلك لان النظم الاقتصادية هي التي تحدد الكيفية التي تتم بموجبها القيام بالنشاطات الاقتصادية بصورة عامة وبالذات الانتاجية منها على وجه الخصوص كما من خلالها تؤطر الاهداف ذات الصلة بمعيشة المواطنين ورفاه المجتمع والقوة والتقدم.

تاريخ قبول النشر 2014/2/17

من هذا المنطلق كان سبب اختيار موضوع الدراسة. وان اختيار هذا العنوان لموضوع الدراسة انما ينبع من حقيقة مفادها ان الواقع العملي يشير الى أن معظم البلدان تعيش ازمة الاختيار بين النظم لتحقيق اهدافها في التنمية والتطور, كما ان مسألة التطرف في اختيار النظام الاقتصادي لكي يكون اطاراً للنشاط الاقتصادي مسألة مرفوضة, أذ ان الحل الوسط في الاختيار والجمع بين اكثر من سمة من سمات النظم الاقتصادية ذات المناهج المتعددة هو السبيل الاسلم في هذا الطريق.

ومن هنا جاء البحث في التركيز على النظام الاقتصادي المختلط لانه يمثل النظام الاكثر واقعية للانظمة السائدة في دول العالم المعاصر.

هدف البحث:

1- التعرف على ماهية النظام الاقتصادي بصورة عامة وعلى النظام المختلط على وجه الخصوص وأسلوبه في أدارة النشاط الاقتصادي.

2- التعرض بشيء من التفصيل الى تطور النظام الاقتصادي في الصين بوصفه مصداقاً بارزاً للنظام الاقتصادي المختلط.

3- الاستفادة من التجربة الصينية في البناء والتنمية تحت اطار النظام المختلط في العراق لبناء نظام اقتصادي عادل ومتوازن.

اشكالية البحث:

ان الواقع الاقتصادي يشير الى ان التحول من الاقتصاد المركزي الى اللامركزي لا يعني تغييب سلطة الدولة الاقتصادية وقطاعها العام, لأن هذا الدور كان هو الأساس لتثبيت النظام الاقتصادي الرأسمالي وخاصة حينما واجهته الأزمات كالأزمة المالية في عامي 2008-2009 وهذه أشكالية بحثية ينبغي علاجها للأستفادة منها في أختيار النظام الأقتصادي الملائم للواقع.

فرضية البحث:

ان الشروع بأنتهاج نظام اقتصادي مختلط يؤمن اداءً اقتصادياً سليماً وهذا ما نجد في التجربة الصينية.

ولغرض اثبات هذه الفرضية او نفيها فأن البحث سوف يتسلسل حسب المباحث التالية:

المبحث الاول: التعريف بالنظام الاقتصادي المختلط وسماته.

المبحث الثاني: النظام الاقتصادي في الصين أنموذج للدراسة.

المبحث الأول

طبيعة النظام الاقتصادي المختلط وماهيته

تسعى المجتمعات من خلال قيامها بالنشاطات الاقتصادية المتعددة لتحقيق اشباع حاجاتها والوصول الى الرفاهية وهذا يحتاج بطبيعة الحال الى اطار ينظم هذه النشاطات باتجاه تحقيق ذلك ومن هنا جاءت اهمية اختيار النظام الاقتصادي ليكون الاطار المناسب لممارسة النشاطات الاقتصادية المؤدية الى ذلك ان ما نريد ان نقوله في هذا المبحث انه لا يوجد نظام يحمل سمه معينة طبق بنسبة 100% فلا يوجد على سبيل المثال نظام راسمالي صرف يطبق تمام الانطباق على المنطلقات الفكرية والنظرية اذ من الصعوبة بمكان في حالة التطبيق على ارض الواقع ان نجد نظاماً اقتصادياً يستقي كل مبادئه وسماته من اصوله التي انبثق منها ويطابقها تماما دون شوائب.

امام هذه الحقيقة جاء النظام الاقتصادي المختلط الذي يحمل اكثر من سمة من النظم الاقتصادية المتعددة اي يجمع المزايا من اكثر من نظام او تجنب العيوب بطبيعة الحال.

تعريف النظام الاقتصادي المختلط:

لما كان النظام الاقتصادي بصورة عامة ماهو الا اطر فلسفية ومنهجية وتنظيمية تحدد الاطار والقضايا المتعلقة بالانتاج والتوزيع والاستهلاك (فان النظام المختلط لادارة النشاط الاقتصادي هو نظام يجمع بين سمات عدة انظمة)[1].

ان هذا التعريف يعني انه نظام يحمل سمات نظامين او اكثر وعليه فلا يمكن ان نقول عنه نظاما اقتصاديا نقياً بشكل اطار فلسفي ومنهجي اصيل في ابعاده النظرية او التطبيقية او في الاثنين معاً. قد يكون هذا التعريف ينطلق من الواقع العملي اذ ان النظم الاقتصادية السائدة في العالم اليوم هي نظم مختلطة فلا يوجد نظام راسمالي يحمل سماته بصفة 100% وكذا لا يوجد نظام اشتراكي نقي يحمل سماته بنسبة 100% وعليه فان النظام الاقتصادي المختلط هو ذلك النظام الذي يجمع سمات النظامين المعروفين في العالم.

1) د.عبدالله المالكي , النظم الاقتصادية (الرياض: جامعة ام القرى ,1434ه) ص49.

من هنا تأتي أهمية دراسته لأنه قريباً يعطينا مؤشرات لمعرفة مجرى الاقتصاد الحديث ، للاستفادة منه في بناء نظام اقتصادي متماسك وسليم لبلدنا العراق وتوظيفه بما يخدم عملية التطور الاقتصادي.

إذن النظام الاقتصادي المختلط هو نظام اقتصادي يقوم بالجمع بين نمطين ونظامين اقتصاديين مختلفين هما الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق [1]، عادة يحتوي الاقتصاد المختلط على شركات مملوكة من قبل افراد ومن قبل الحكومة.

ان الاقتصاد المختلط يعتمد على تدخل الدولة من خلال اجراءات تنظيمية تهدف الى ضبط الاسعار واستقرار السوق ومنع الازمات الناتجة عن عدم الاستقرار الاقتصادي.

اذن يقدم النظام الاقتصادي المختلط درجة من الحرية الاقتصادية ممزوجة بتخطيط اقتصادي ، وهذا يشير ضمناً الى وجود الملكية الخاصة مع الملكية العامة بشكل متوازن او غير متوازن اي مرة اعطاء نسبة اكبر لدور الملكية الخاصة في تنظيم النشاط الاقتصادي وادارته ,ومرة يعطي وزن اكبر للملكية العامة في تنظيم النشاط الاقتصادي وادارته، وهذا تابع للظروف العامة ودرجة النمو الاقتصادي وللمشكلات التي يتعرض لها اقتصاد بلد ما.

وفي حقيقة الامر انه لا يوجد معيار لضبط نسبة كل من القطاعين العام والخاص في النظام الاقتصادي المختلط ولكن على العموم انه نظام ملكية متوازن لا يجعل لاي نوع من الملكية ان يسود على المساحة الاقتصادية وهذا النظام من الملكية يحقق المزايا التالية:

1- انه يحقق التوازن بين مختلف القطاعات الانتاجية.

2- انه يحقق التوازن بين النزعات الفردية والنزعات الاجتماعية.

3- انه يتيح الفرصة للجميع ويحفظ المبادرة الفردية.

4- ان يسهل للدولة تنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية بحكم تملكها لبعض وسائل الانتاج.

1) الموسوعة الحرة – ويكيبيديا- متاحة على شبكة المعلومات الدولية.

5– انه يكفل العمل بآلية السوق التي تعكس الرغبات الفردية والاجتماعية وتصل بالانتاج الى الحجم المرغوب فيه.

والسؤال الذي يطرح نفسه بصدد هذا البحث هو ما الأهمية والمبررات التي تدعو الى دراسة هذا النظام؟

ان الاجابة عن ذلك يمكن ان تختصر في النقاط التالية:

الاولى: ان الدول ذات النظام الاقتصادي المتطرف كالولايات المتحدة ودول غرب اوربا اتجهت وفي حالات ليست بالقليلة وخاصة بعد اشتداد الازمات كأزمة 1929 من القرن الماضي والازمة المالية الحالية لعام 2008, الاخذ بالعديد من الصيغ والاجراءات التي هي مرتبطة بالاساس بالنظام الاشتراكي وأليات عمله والتي منها تأميم بعض البنوك والمؤسسات المالية تعاظم دور الدولة في الحياة الاقتصادية من اجل

التاثير لحلحلة هذه الازمات واعادة التوازن الكلي في الاقتصاد وخاصة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي وفي اطار تحقيق الاستخدام الكامل للموارد وغيرها هذه سمات وجوانب ذات طبيعة تتصل بالنظام

الاشتراكي اذ ان هذا يعني ان النظام الراسمالي وبالذات عملياً تم فيه الاخذ ببعض الجوانب التي تتصل بالنظام الاشتراكي بقدر او اخر في الواقع وعليه اصبح النظام الاقتصادي لادارة النشاطات الاقتصادية نظاماً مختلطاً وهذه الحقيقة ينبغي ان لا تغيب عن اذهاننا ونحن نريد توصيف نظام اقتصادي سليم في العراق .

الثانية: كذلك ان الدول التي تحقق فيها النظام الاشتراكي سابقاً اي دول المنظومة الاشتراكية اتجهت في اطار عملها الى الاخذ بالعديد من السمات والمؤشرات التي ترتبط بعمل النظام الراسمالي وسماته كالاعتماد على النشاط الخاص في القيام بالنشاطات الاقتصادية وخاصة في مجال الزراعة والانشطة التجارية والاعتماد على مؤشرات السوق والاسعار والربحية وقد تباين هذا الدور من دولة لاخرى وحسب ظروفها ودرجة المرونة في نظامها الاقتصادي لكن الاتجاه الغالب كان نحو زيادة دور

الجهات الخاصة في النشاطات الاقتصادية في هذه الدول عموماً وهذا الامر بطبيعته لا يتماشى مع جوهر النظام الاشتراكي سواء في صيغته النظرية او في ما يفترض ان يتم تطبيقه عملياً وهذا ما يعني بقدر او اخر ان النظام الاشتراكي اخذ بالعديد من الجوانب والممارسات من النظام الراسمالي واصبح النظام ليس اشتراكياً خالصاً محصناً.

الثالثة: ان الدعم الاغلب من الدول النامية التي اتخذت منهج النظام المختلط في ادارة استراتيجية التنمية فيها للنهوض بواقعها الاقتصادي المتخلف.

حيث ان واقع عمل اقتصاداتها يتضمن العديد من سمات النظام الاشتراكي كالدور الواسع للدولة في ادارة النشاط الاقتصادي من خلال القطاع العام وايضاً هناك دور واسع ومهم للجهات الخاصة في عمل الاقتصاد.

وبطبيعة الحال يوجد اختلاف في المدى لدور كل من الجهات العامة في القيام بالنشاطات الاقتصادية ومدى دور الجهات الخاصة من دولة الى اخرى وفي الدولة نفسها من وقت لاخر[1].

وهذا يرجع الى الاختلاف في الظروف والمشكلات بين بلد واخر , وايضاً ظهور مستجدات على الساحة الاقتصادية بين الحين والاخر تتطلب اجراءات وتكييف للهيكل الاقتصادي لمواكبة هذه التطورات وهذه من صميم وظائف النظام الاقتصادي.

والشيء اللافت للنظر في هذه البلدان وخاصة بعد تحول منظومة البلدان الاشتراكية للاخذ بنظام السوق بدلاً من نظام التخطيط المركزي الشامل وما رافق ذلك من عملية تحويل ملكية مشروعات القطاع العام الى القطاع الخاص عبر عملية الخصخصة , الامر الذي يشير الى عدم حسم خياراتها بشأن النظام الاقتصادي الذي تعمل على وفقه لادارة نشاطها الاقتصادي ولذلك فهي تأرجحت بين زيادة الاعتماد على القطاع العام مع اعطاء دور للقطاع الخاص لكن بنسبة اقل في القيام بنشاطاتها الاقتصادية تارة وتارة اخرى مع اتجاه تقليل الاعتماد على القطاع العام وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص في القيام بالنشاطات الاقتصادية تارة اخرى, الامر الذي يشير الى ان هذه البلدان يتضمن

1) د. فليح حسن خلف, النظم الاقتصادية , الراسمالية, الاشتراكية, الاسلام(عمان: عالم الكتب الحديث,2008)ص214.

نظامها الاقتصادي بعض السمات للنظام الراسمالي واخرى للنظام الاشتراكي بنسب متفاوته مما يعطي انطباعاً انها في الواقع تتبع النظام الاقتصادي المختلط.

الرابعة: كما ان هناك تيارات واحزاب يسارية في الدول الراسمالية تمثلها الاحزاب العمالية زالاحزاب الاشتراكية في اوربا الغربية كالحزب الاشتراكي الفرنسي والحزب الاشتراكي الالماني والى درجة ما الحزب الديمقراطي الامريكي والتي تؤكد من خلال توجهاتها الى اقامة نظام اقتصادي مختلط , وفيه يتم التاكيد على دور القطاع الخاص لكن ياخذ من النظام الاشتراكي مسألة تحقيق العدالة , وفي النظام الراسمالي يتم اخذ فكرة الديمقراطية والابتعاد عن النظام المركزي ,هذا يشير الى ان هذه الاحزاب تنظر بعين الواقع وهو ما يعني التوجه للاخذ بالنظام الاقتصادي المختلط نظرياً والى حد ما عملياً.

وتعليقاً على ما سبق من حقائق تجعل من النظام الاقتصادي المختلط محل اهتمام فان هناك العديد من الاراء والافكار التي نرى بانه النظام الذي تحقق واقعياً, والذي سيتحقق في هذا الواقع .

وبغض النظر عن مقولة انه النظام الذي يجمع بين بعض سمات النظام الراسمالي وبعض سمات النظام الاشتراكي, اريد ان اشير الى حقيقة النظام الاقتصادي في الاسلام الذي من اهم اسسه واركانه مبدأ الملكية المزدوجة[1],(الملكية الخاصة والملكية العامة وملكية الدولة) وبالتالي فهو النظام الواقعي لادارة النشاط الاقتصادي وهذه تسجل علامة بارزة للاسلام وهو يؤطر نظمه المتعددة لتسيير دفة الحياة بمختلف مناحيها وبشكل واقعي ومتوازن , اذ ان التوازن بين اشكال الملكية لهو الاطار الصحيح لادارة الانشطة الاقتصادية وبالتالي فالنظام الاقتصادي المتوازن هو الذي يتناسب مع طبيعة الامور والمنطق الذي ينبغي ان يتحكم حيث لا الملكية الخاصة المطلقة ولا الحرية التامة وبعيداً عن اي تدخل للدولة في عمل الاقتصاد هو النظام الصحيح ولا النظام الشمولي القائم على السيطرة المطلقة واصدار الاوامر من فوق واحتكار النشاط الاقتصادي هو الصح بل التوازن والجمع بين اشكال متعددة من الملكية هو الاطار الصحيح ولان الملكية هي جوهر النظام الاقتصادي اياً كان .

1) محمد باقر الصدر , اقتصادنا (بيروت: دار التعارف ,1994)ص381

سمات النظام الاقتصادي المختلط

ان النظام الاقتصادي المختلط الذي اخذت به معظم دول العالم حالياً حتى الدول الراسمالية المتقدمة، حسب مايرى به بعض الباحثين[1]، يتسم بعدد من الخصائص او السمات وقد تختلف من زمان لاخر ومن مكان لغيره ومن حالة لاخرى تبعاً لتغير الظروف والاحوال منها:

1- تعايش الملكية العامة مع الملكية الخاصة:

هذه الخاصية تنبع من اهمية وجود الملكية العامة للمشروعات الى جانب وجود الملكية الخاصة والمشروعات الخاصة في عمل الاقتصاد واداء نشاطه وقد يصبح تقسيماً وظيفياً ما بين القطاع العام والقطاع الخاص فيما يتعلق بتوزيع الصناعات فمن الصناعات استراتيجية ذات مساس بمصالح المجتمع وامن الدولة كالصناعات الثقيلة والصناعات العسكرية وصناعة النفط والغاز وصناعة الكهرباء هذه يضمها القطاع العام في حين يضم القطاع الخاص كصناعة السلع الاستهلاكية والزراعة وتجارة المفرد وغيرها ولكن بالوقت نفسه تعمل الدولة عادة على تقديم التسهيلات والدعم للقطاع الخاص لاجل تشجيعه واداء عمله بشكل سليم.

2- وجود التخطيط:

يعمل النظام الاقتصادي المختلط من خلال الجمع بين آليتي السوق والتوجيه الحكومي ، اي ان التخطيط يكون تاشيرياً, ملزماً لوحدات القطاع العام بشيء من المرونة في التنفيذ وغير ملزم بالنسبة لوحدات القطاع الخاص لكن يسترشد به احياناً في وضع سياسة الانتاج والتسعير ، لان القطاع الخاص يعمل بقرارات جهاز الاسعار في السوق ومؤشراته.

وعليه فان النظام الاقتصادي المختلط يمتاز بدرجة من الحرية الاقتصادية ممزوجة بتخطيط اقتصادي توجيهي, والذي يتم من خلاله تاثير النشاطات المرغوبة في الخطة, والعمل على توجيه مختلف الوحدات للقيام بمثل هذه النشاطات وتؤدي في هذا المجال وسائل السياسة المالية والنقدية من خلال

1) د.سامي خليل, مبادئ الاقتصاد الكلي (الكويت: مؤسسة الصباح,1990)ص150

الاعانات والضرائب في السياسة المالية مثلاُ ومن خلال القروض والتسهيلات المصرفية في اطار السياسة النقدية.

ان السمة التي يتسم بها النظام الاقتصادي المختلط في هذا المجال تتمثل بالاعتماد على مؤشرات السوق واعتماد مهم على التوجه والتدخل الحكومي في عمل الاقتصاد باختلاف المدى بين زمان واخر ومن مكان الى غيره وهكذا.

3- دور الحكومة / المراقبة والتوجيه:

ان دور الحكومة في النظام الاقتصادي المختلط يكون اساساً منصباً على مراقبة سير وظائف الاقتصاد من اجل سلامة سيرها بالشكل الذي يحقق المصلحة الاجتماعية.

وهناك وسائل عديدة لانجاز هذه الرقابة والتوجيه منها نظام التراخيص(الاجازات) التي يتم بموجبها انشاء المصانع في القطاع الخاص[1], وتستخدم الدولة هذه الوسيلة لتنظيم الانتاج وضبطه ومن ثم التحكم في كمية الانتاج ونوعيته.

كذا في هذا السبيل تستطيع الدولة استخدام ادوات السياستين المالية والنقدية للتاثير في مستوى النشاط الاقتصادي.

وفي مجال المنافسة الحادة تتدخل الدولة لازالة المنافسة الضارة ومظاهر الفساد والهدر في الموارد ، وتنظيم ذلك لتحقيق مسألة تخصيص الموارد بشكل اقتصادي كفوء.

4- ان النظام الاقتصادي المختلط يسعى الى تامين المصلحة العامة ، فمن خلال الانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية يهدف الى مساعدة الطبقات الفقيرة على شكل اعانات في مجال التعليم والصحة.

كما يسعى من خلال اجراءات وقوانين الدولة الى تامين مصالح العمال من جهة توفير ظروف عمل مناسبة واجور تحد من استغلال العمال والسعي الى تخفيض ساعات العمل كل هذا يصب في مسألة تحسين الاحوال المعاشية للطبقة العاملة.

1) د.عبد الكريم كامل, النظم الاقتصادية المقارنة, مصدر سبق ذكره ص212.

إن النظام الاقتصادي المختلط ومن خلال الدولة يقوم بالدور المهم في توفير البنية التحتية للاقتصاد, والتي لا تستطيع النشاطات الخاصة القيام بها لعدم الاهتمام بها ولضعف وتاخير مردوداتها بالنسبة لهم, او لا توجد الإمكانات المالية والفنية للقيام بها كمشروعات الطرق والماء والكهرباء ووسائل الاتصالات وغيرها.

5- يسعى النظام الاقتصادي المختلط ومن خلال اجراءات الدولة الى توفير الحماية الاجتماعية للطبقات الفقيرة او العاجزة عن العمل, كما يسعى الى انشاء صندوق للتعويض عن اصابات العمل.

6- يسعى النظام الاقتصادي المختلط ومن خلال الدولة, ترسيخ الوظيفة المؤسساتيه اذ من خلال هذه الوظيفة ترسخ الدولة المؤسسات لعمل النظام الاقتصادي , وتثبيت القوانين الشكلية وغير الشكلية وقواعد ومعايير وقيم الحياة الاجتماعية في الممارسة العملية[1], اي ان الدولة تضع القوانين والقواعد اللازمة لادارة النشاط الاقتصادي وخلق البيئة المواتية للاستثمار امام القطاع الخاص كما ان الدولة ايضاً ترسخ

معايير للسلوك الاجتماعي لجعل القطاع الخاص منسجماً مع المصالح العامة فضلا عن تحقيق مصالحه

الخاصة وهذه حقيقة لا يمكن التغافل عنها لكن بالوقت نفسه طبعه بهذه المعايير لكي لا ينسى دوره الاجتماعي في هذا المجال وعليه فان النظام الاقتصادي المختلط من خلال الدولة, المجتمع , قطاع الاعمال الخاص ,يتكامل فعل الأداء الوظيفي لإدارة النشاط الاقتصادي بشكل سليم.

ميزات النظام الاقتصادي المختلط:

من البديهيات المسلم بها ان كل نظام اقتصادي يحمل الايجابيات الى جنب السلبيات اي له مزايا وعيوب ، وكذلك النظريات الاقتصادية او القوانين الوضعية لان البشر مهما وصل من درجات علمية فلا يبلغ الكمال لان الكمال لله وحده.

1) د.جواد كاظم لفته, منهجية الادارة في معالجة المعضلات الاقتصادية(عمان: دار صفاء.2011)ص76.

وعليه فان النظام الاقتصادي المختلط له من المميزات التي يختص بها كما له جملة من النقائض وعلى نحو الاجمال فان المزايا هي:

اولاً: ان النظام الاقتصادي المختلط يسعى لايجاد التوافق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة وذلك بتقسيم الأدوار لمزاولة النشاط الاقتصادي بين الجهات الخاصة والجهات العامة في حدود الاستطاعة مع تقديم الدعم للجهات الخاصة لزيادة الوزن النسبي لها في الهيكل الاقتصادي بوصفها لها الريادية في الاعمال مع مراعاة تحقيق الاهداف التي يسعى اليها النظام الاقتصادي.

ثانياً: بما ان للدولة بصمات واضحة في النشاط الاقتصادي فعن طريق الرقابة الحكومية على القطاع الخاص , تستطيع الدولة ضمان الجودة وضبط النشاط الاقتصادي للجهات الخاصة بما ينسجم مع المصالح العامة.

ثالثاً: حماية المنتجين ورعاية جهاز الاسعار ونظام السوق والامن العام مما يعني توفير البيئة المناسبة للاستثمار الخاص وكذلك توفير الحرية للمستهلك , إذ يؤخذ بنظر الاعتبار ذوق المستهلك في اثناء الانتاج.

رابعاً: ان النظام الاقتصادي المختلط يضمن نمواً اقتصادياً منتظماً بالنسبة للبلدان المتقدمة اما بالنسبة للبلدان النامية او البلدان الاقل تطوراً فانه يضمن لها نمواً اقتصادياً مرتفعاً من خلال الدور الذي تؤديه الدولة عبر المشروعات العامة, اذ ان الجهات الخاصة التي تؤدي دوراً متميزاً في هذا النظام لا تستهدف النمو الاقتصادي بشكل اساسي وإنما يتم تحقيق النمو عن طريق النشاطات الخاصة بشكل عرضي في الغالب اي انه يتحقق من خلال توسيعها للنشاطات الخاصة التي تستهدف منه الربح باقصى حد ممكن , وكذا اعادة استثمار ما يتحقق من ارباح لتوسيع النشاطات الاقتصادية فيحصل النمو, في حين ان الدولة ومن خلال مشروعاتها العامة يمكن ان يكون النمو هدفاً لنشاطاتها بوصف النمو يحقق تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع.

كما ان الجهات الخاصة قد لا تقوم بالنشاطات الاقتصادية الاكثر ضرورة للمجتمع وارتباطاً بتحقيق النمو، بسبب ضعف الموارد والامكانات المتاحة لها الامر الذي يجعلها بوضع لا يؤهلها للقيام بذلك

بشكل سريع خاصة وان المشروعات الاستثمارية اللازمة لتحقيق النمو تتطلب فترات طويلة لاسترداد الاموال ، وقد تتضمن مخاطرة اكبر مع مردود اقل , ولهذا نرى ان القطاع الخاص في البلدان النامية يوجه الاموال للاستثمار في المجالات الاقل مخاطرة والاكثر ربحاً كالمضاربة في السلع والاراضي والعقارات والعمليات ذات الطابع التجاري, وبالذات العمليات المرتبطة باستيراد السلع من الخارج , امام هذه الحقائق فيفترض على الدولة ومن خلال مشروعاتها العامة وخاصة الاستثمارية المنتجة التي تتطلبها عملية التنمية.

ان تؤدي الدور المميز والمهم في الاقتصاد المختلط وان تعمل على اقامة مثل هذه المشروعات الاستثمارية المنتجة والتي تتاكد اهميتها لتحقيق النمو الاقتصادي.

خامسا: ان النظام الاقتصادي المختلط ومن خلال اجراءاته يسعى الى تعديل عمل آلية السوق باتجاه اتخاذ الاجراءات التي تكمل العمل فيما يتصل بمسألة تحقيق العدالة الاجتماعية , من حيث التاثير في توزيع الدخل وخاصة عن طريق ادوات السياسة المالية التي يتم بواسطتها الحد من التفاوت في توزيع الدخول, اذ تفرض ضرائب تصاعدية على اصحاب الدخول المرتفعة , وانفاق حصيلتها لتقديم خدمات تتصل بفائدة الفئات ذات الدخل المنخفض كالانفاق على التعليم والخدمات الصحية المجانية وغير ذلك من الامور التي تسهم في تحقيق مستوى معاشي مناسب لها.

المبحث الثاني

النظام الاقتصادي في الصين وتطوره

تاسست جمهورية الصين الشعبية عام 1949, وقد انطلقت في مسار تنميتها الاقتصادية عبر البناء الاقتصادي على نطاق واسع والمرتكز بصورة اساسية على اسلوب التخطيط المركزي الشامل اذ عدّ التخطيط الادارة الفعالة لادارة النشاط الاقتصادي في الصين, ومن خلال خططها استطاعت ان تنهض بقدراتها التنموية ومنذ عام 1952 حتى عام 2000 انجزت الصين تسع خطط خمسية.

ان النظام الاقتصادي في الصين لم يقتصر على اسلوب التخطيط بل اتسم هذا النظام بالمرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات في الاقتصاد العالمي ,اذ يتفق الجميع تقريباً على ان انجازات الصين الاقتصادية الكبيرة للعقود الثلاثة الاخيرة ترجع بصورة كبيرة الى الاصلاح الجذري لنظامها الاقتصادي, ففي حين لم يكن هناك وجود تقريباً للملكية الخاصة للشركات حين بدأت ما يقارب من 60% من اجمالي الانتاج في الصين.

وقبل ان نصف ماهية الاقتصاد الصيني في تنظيمه للنشاط الاقتصادي والتعرف على ذلك لابد من المرور بالمراحل التي مر بها النظام الاقتصادي في الصين خلال مسيرته التطورية.

مراحل تطور النظام الاقتصادي في الصين:

مر النظام الاقتصادي في الصين بثلاث مراحل منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية وهذه المراحل يمكن اجمالها بما يلي:

اولاً: مرحلة النظام الاقتصادي المخطط مركزياً:

في الثلاثين سنه الاولى من تأسيس الصين الجديدة ظلت حكومة الصين تطبق نظام الاقتصاد المخطط بصورة شمولية ومركزية فهناك (لجنة التخطيط) وهي الهيأة الوطنية المختصة تحدد اهداف التنمية الاقتصادية في مختلف المجالات اذ كانت المصانع تنتج حسب تخطيط الدولة والمزارع تزرع

حسب تخطيط الدولة وكذلك هيآت التجارة تجلب السلع ويتبعها حسب الخطة المرسومة من قبل الدولة.

ان هذه المرحلة من مراحل النظام الاقتصادي في الصين هي مرحلة التنظيم الاشتراكي للاقتصاد الصيني وهي فترة حكم ماوتسي تونغ(1949–1976) ان هذه المدة تميزت بأرساء دعائم الاقتصاد الاشتراكي الموجه مركزياً من قبل الدولة وقد شملت آجراءات وبعض التغيرات من حيث شكل ادارة الملكيات و اغلب القطاعات الاقتصادية.

فعلى مستوى القطاع الزراعي جاءت اجراءات الزعيم الصيني ماو في التحول نحو اقتصاد زراعي موجه مركزياً ومن خلال تجميع الاراضي الزراعية في شكل تعاونيات جماعية كبيرة تمهيداً لبناء اشتراكية زراعية كاملة وكانت كل جمعية تتألف من (1200) اسرة تنعدم داخلها الملكية الخاصة, فقد تم تأميم الملكية الخاصة وتحويل اصحابها الى عاملين فيها مقابل حصص معينة والهدف هو ايجاد موازنة بين القوى على اساس سيادة العلاقات الاشتراكية[1].

كذلك فان هذه الاجراءات شملت قطاعي الصناعة والتجارة فقد تم تحويل الجزء الاكبر من الوحدات الصناعية الخاصة الى اشكال مختلفة من راسمالية الدولة. وتمت إدارة التجارة الخارجية بمركزية اكثر شدة.

اما على مستوى السياسات الاقتصادية الممهدة للتحول نحو الاشتراكية فقد تم وضع سياسة الحد الادنى للأجور وتم ربطها باسعار الرز بوصفه مادة الغذاء الاساسية.

وعلى مستوى السياسة السعرية فقد تم اعتماد نظام التقنين الاستهلاكي باستخدام نظام البطاقة التموينية المدعومة وهذا يعني الابتعاد عن اسلوب التسعير على وفق آلية العرض والطلب في السوق الحرة, وعلى مستوى السياسات المالية والنقدية تم اعتماد ضوابط مالية ونقدية صارمة لمراقبة المؤسسات العامة بما يتلاءم مع نظام التخطيط المركزي[2].

1) د.محمد دويدار, الاقتصاد السياسي(الاسكندرية,1973)ص480

2) طاهر فاضل حسون, البناء الاشتراكي في الصين, مجلة الاقتصادي, العدد/3/1979 ص30.

اما على صعيد استراتيجية التحول التنموي الاشتراكي فقد التزم قادة الصين باستخدام النموذج السوفيتي والخطط المركزية فقد تم التركيز منذ الخطط الخمسية الاولى على الصناعة الثقيلة ولاسيما المرتبطة بالدفاع الوطني, الامر الذي دفع السوفيت انذاك بتقديم التسهيلات والتحويل والمساعدات التكنولوجية للصين[1]، ان هدف الصين كان يتلخص بتحويل البلد من بلد زراعي متخلف الى بلد صناعي ذي توجه اشتراكي ولهذا تم التأكيد على صناعة الطائرات والسيارات والالات الثقيلة ومعدات الطاقة ومعدات التعدين والمناجم والصناعات الفلزية وغير الفلزية وغيرها من الصناعات الثقيلة ان نتائج تطبيق هذه الاستراتيجية ادت الى الاخفاق في اداء الاقتصاد الصيني فمثلاً الجدول التالي يبين لنا معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه خلال سنوات تطبيق هذه الاستراتيجية:

جدول(1)

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد في الصين للسنوات

1953ـ1957 (**نسبة مئوية**)

السنوات	معدل نمو الناتج الاجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
1953	15.6	3.1
1954	4.2	1.8
1955	6.8	4.6
1956	6	4.1
1957	5.1	2.4

المصدر: بيان مصلحة الدولة للإحصاءات الصينية شبكة المعلومات الدولية

عند ملاحظة الجدول (1) نجد ان معدلات نمو الناتج المحلي ونصيب الفرد منه خلال مدة تطبيق الاستراتيجية تعد مقبولة لكنها غير مستقرة فهي متذبذبة لكن بالاتجاه التنازلي مما دفع بالقادة الصينين الى البحث عن نقاط الضعف والخلل في هذه الاستراتيجية فقد وجدوا ان الخلل يكمن في النموذج التنموي المستعار من الاتحاد السوفيتي والذي يركز على الصناعة الثقيلة مع اهمال الصناعات

1) م.نودارو, التنمية الاقتصادية, ترجمة د.محمود حسن حسني(الرياض:دار المريخ,2009)ص309.

الخفيفة والزراعة وان هذا النموذج لا يتناسب مع القاعدة الاقتصادية الضعيفة للصين وان الموارد المتاحة غير كافية لمواجهة اعباء جهاز صناعي حديث ويمتاز بالضخامة والذي لم يرتبط بشكل واقعي بإمكانات التراكم والتسويق[1]، ان هذه الاستراتيجية تركت من الاثار السيئة على الاقتصاد الصيني من خلال عدم التناسب بين الصناعة الحديثة الثقيلة والقاعدة الزراعية المتخلفة , الامر الذي بدد الموارد ان هذه الصناعة لاتتناسب مع النمو المتزايد للسكان من خلال إمكانات تشغيلهم لذلك قرر قادة الصين تبني استراتيجية جديدة تختلف عن الرؤية السوفيتية في التنمية التي تتبنى الصناعات الثقيلة دون الخفيفة والزراعة, ففي كانون الثاني عام 1958 اعلن الزعيم الصيني ماو الاستراتيجية التنموية الجديدة تحت اسم استراتيجية القفزة الى الامام التي هي عبارة عن استراتيجية تهدف الى تطوير قوى الانتاج في الصين والتغلب على التخلف الاقتصادي من خلال وجوب تطوير جميع القطاعات مع الاهتمام بمبدأ اللامركزية الادارية، اي التخفيف من شدة المركزية في ادارة النشاط الاقتصادي[2].

وفي مجال تطبيق الاستراتيجية تم انشاء الكومينات الشعبية, وهي نظام اداري يجمع بين الانتاج الزراعي والصناعي والتجارة والتعليم والنشاطات الثقافية, والغرض منه دمج المزيد من الخبرة وراس المال اللازم للاستثمار واستغلال مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية الكبيرة التي تم اصلاحها لكن بالرغم من اللامركزية في تطبيقات الكومينات الا ان النمط الذي اعتمدته الصين في هذه الاستراتيجية هو ايضاً القضاء على القطاع الخاص والسوق وهذا ايضاً يصب في اتجاه تعميق اكبر لاعتماد الاقتصاد الموجه مركزياً من قبل الدولة وابتعاد عن اليات اقتصاد السوق وهذا يشكل قيداً على حركة الاقتصاد وحيويته , ولاحظ قادة الصين الفجوة الكبيرة مابين بلادهم والعالم فاتخذوا قراراً مهماً لاصلاح النظام الاقتصادي وهذا ما ينقلنا الى المرحلة الثانية.

1) للتفاصيل راجع الصين المعاصرة, ترجمة محمد الجندي, 1975, ص153-159.
2) الموسوعة الحرة , ويكيبيديا, شبكة المعلومات الدولية.

ثانياً: مرحلة الاصلاح الاقتصادي:

اعتمدت القيادة الصينية بعد وفاة الزعيم الصيني ماوتسي تونغ وتسلم قيادة الحزب الشيوعي في الصين والقيادة السياسية للبلد الزعيم الجديد ومؤسس الصين الحديثة (دينغ سياو بينغ) سياسة اصلاحية لجميع مؤسسات الدولة والحزب والتيارات الثقافية والاقتصادية وفي مجال التقدم العلمي[1].

اذن في عام 1978 دخل النظام الاقتصادي في الصين مرحلة جديدة وهي مرحلة الاصلاح الاقتصادي واستهدفت هذه الاصلاحات الانفتاح على اقتصاد السوق وعلى العالم الخارجي, بعد ان كانت الصين منغلقة على نفسها من هذه الناحية.

لقد ادرك دنغ سياو بينغ ان الصين لن تنجح في تحقيق تنميتها الاقتصادية بسبب تبنيها سياسة الانفاق والاصرار على تبين اسلوب ادارة الاقتصاد الموجه مركزياً واهمال مؤشرات اقتصاد السوق وآلياته.

وعليه رأى ونغ سياو ضرورة الانفتاح على مختلف دول العالم فمثل هذه السياسة توفر بيئة مناسبة لسياسة اقتصادية ناجحة للنهوض بالصين, فهو يرى أن الحصول على تكنولوجيا ورؤوس الاموال التي تحتاجها

الصين من العالم هو المهم ولايهم من اين يتم ذلك, وهذا ما جسده بمقولته الشهيرة, ليس المهم لون القط اسوداً ام ابيضاً ما دامت تصطاد الفأر فهي قطة جيدة, وعليه اتخذ دنغ سياو في هذا المجال الخطوات التالية:

1- الانفتاح على العالم الخارجي ركن اساسي لسياسته الخارجية.

2- جذب رؤوس الاموال والتكنولوجيا المتقدمة.

3- دراسة التجارب الناجحة في التخطيط والادارة الاقتصادية في الدول الاجنبية.

4- تشجيع مؤسسات الدولة للمشاركة في المنافسة بالاسواق العالمية.

5- تعزيز وتعميق الاصلاح الداخلي[1].

1) عبدالحسن الحسيني, التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة(بيروت:الدار العربية للعلوم,2008)ص319.

ان الاصلاح الداخلي اتخذ خطوات:

اولاً: تفكيك اراضي الكومونات الشعبية لصالح الاراضي العائلية وثم العودة للملكية الخاصة وبفضل هذه الخطوة تم تشغيل نحو 73% من حجم اليد العاملة وتوفير 21% من الناتج الداخلي الخام وقد اسهم ذلك في رفع الانتاج الزراعي موزعاً على ثلاثة مواقع رئيسة: تربية الماشية والدواجن غرب الصين, زراعة القمح والصويا والذرة في الشمال الشرقي وزراعة الرز في الجنوب الشرقي, كما تشمل المساحات الشرقية على زراعات اخرى متنوعة فضلاً عن القطن والشاي, وبهذه الجهود احتلت الزراعة الصينية مراتب عالمية اولى سنة 1996 محققة اكتفائها الذاتي[2].

ان هذه السياسة التي سمحت بالملكية الخاصة للاراضي ولوسائل الانتاج, اطلقت المبادرة الفردية في تعزيز سلطة الانتفاع بالارض من قبل الفلاحين, فرتبوا اعمالهم الزراعية في استقلالية من حيث نوع المحصول وكمية الانتاج ومنحوا الحرية في ادارة اعمالهم المزرعية مما أسهم في تطوير الانتاج الزراعي كمياً ونوعياً, ان الاصلاح الاقتصادي بدأ في الريف اولاً ثم انتقل الى المدن عام 1984

ثانياً: تحديث الاقتصاد الصيني باستيراد التكنولوجيا الغربية , الالات, الاسمدة, الاستعانة بالخبرات الغربية في المجال الفني والاداري.

ثالثاً: اعادة هيكلة قطاعات الانتاج والاقتصاد الوطني, إذ جرى اقرار نظام المسؤولية العائلية ويعني تحويل المزارع الجماعية الى حيازات عائلية والسماح بالمشروعات الخاصة, وتحتفظ الدولة بسيطرتها على الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة والتعدين[3].

هذا يعني تخفيف حدة احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي والسماح بانشاء الشركات الخاصة في قطاعي الصناعة والتجارة.

1) د.عبدالعزيز حمدي, التجربة الصينية , دراسة ابعادها الاجتماعية والاقتصادية(القاهرة:دار ام القرى,1997)ص50.
2) د. اسماعيل محمد, اقتصاد التنمية (عمان:دار اسامة,2012)ص197-198.
3) وليد عبد الحي, المكانة المسقبلية للصين في النظام الدولي(ابو ظبي: مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية,2000)ص57.

رابعاً: تشجيع المبادلات التجارية مع الخارج, مع اعطاء الحوافز الكافية لجذب الاستثمارات الاجنبية الى الصين.

خامساً: اعادة النظر في اولويات الاستراتيجية التنموية بحيث يتم التركيز اولاً على القطاع الزراعي ثم الصناعة فالبحث العلمي واخيراً الدفاع.

سادساً:منح المؤسسات الادارية درجة من الاستقلالية وابعادها عن سلطة الحزب.

سابعاً: السعي للانضمام الى المؤسسات والمنظمات العالمية وخاصة منظمة التجارة العالمية.

ثامناً: تشجيع المرافق السياحية والشروع بعملية واسعة لتعزيز هذا القطاع المهم, ولاسيما ان الصين تتمتع بطبيعة جذابة.ان ما يهدف اليه الزعيم الصيني (دينغ سياو بينغ) هو زيادة الانتاج والوصول الى الرفاهية الاقتصادية, ولتحقيق ذلك على الصين ان تسير في الطريق الذي يوصلها الى ذلك بغض النظر عن ايديولوجية هذا الطريق سواء كان اشتراكياً ام راسمالياً.

ثالثاً:مرحلة نظام اقتصاد السوق الاشتراكي:

بعد مضي عشرة سنوات على تجربة الاصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي اتخذت الصين في عام 1992 قراراً باقامة نظام اقتصاد السوق الاشتراكي بوصفه اتجاهاً لاصلاح النظام الاقتصادي.

ان الصين طرحت النموذج الخاص بها بالتحول الى اقتصاد السوق, بعيداً عن تجارب البلدان ذات الاقتصادات المتحولة وبشكل يختلف عن رؤية المؤسسات الدولية – صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير– والتي اتخذت من اسلوب الصدمة اساساً للتحول, ان الصين ابتعدت عن كل ذلك, وطرحت نموذجها الخاص القائم على دمج الخطة بالسوق وسميت بمعادلة اشتراكية السوق. هذه الرؤية قائمة على ان للسوق قابلية باخذ نمط خصوصية كل من الراسمالية والاشتراكية فالسوق قابل لان يكون راسمالياً, وقابل لان يكون اشتراكياً, هذا من ناحية, ومن ناحية اخرى ان الاقتصاد المبرمج لايعني الاشتراكية, لان بعض البلدان الراسمالية تهتم بالتخطيط , كفرنسا, واليابان, وكل نظام يحتاج الى السوق, بالنتيجة فان التخطيط او السوق كلاهما وسيلة لتنسيق الاقتصاد وادارته.

ومما هو جدير بالذكر تذكر المصادر أن هناك اسلوبين للتحول الى اقتصاد السوق, الاول يتبنى سياسات التحول الجذري سريع الوتيرة من نمط الاقتصاد المخطط الى نمط اقتصاد السوق[1], وهو مايعرف ياسلوب الصدمة, اما الثاني فيتبنى سياسات موجهة مندرجة للانتقال الى اقتصاد السوق, وكما قلنا اعلاه ان الصين اختارت الاسلوب الثاني, اذ قامت بايجاد معادلة بين الاشتراكية والسوق, وان طرفي المعادلة هما الاولى, تبني مبادئ اقتصاد السوق وما يحمل في طياته من اعتبار لسيادة المستهلك وعدم تهميشه كما كان في نظام الاقتصاد المخطط, اذ سوف تنشأ علاقات ما بين الوحدات الانتاجية, بعضها مع بعض من ناحية, ومع الوحدات الاستهلاكية من ناحية اخرى لتكون اكثر حساسية لمؤشرات السوق من دون الرجوع للسطات المركزية وهذا تخفيف عن الادارة الاقتصادية المركزية للنشاط الاقتصادي وتفويض القرار بشأن حركة استخدام الموارد ومسلتزمات الانتاج بحرية اكثر, وانشاء اسواق تخضع لحركة الطلب والعرض كسوق السلع والخدمات وسوق العمل وسوق راس المال وغيرها.

اما الطرف الثاني للمعادلة فيتمثل بتدخل الدولة عن طريق التخطيط التوجيهي بعيداً عن التخطيط المركزي الشامل فيكون عن طريق هذا التخطيط تدخل الدولة لتصحيح انحرافات اداء السوق الحرة وماتفرزه من اثار توزيعية سلبية [2].

وكذلك يؤدي النظام الضريبي دوراً في تهذيب نمط توزيع الدخول وعليه يمكن القول ان الية التخطيط التوجيهي ستؤدي دور ضابط ايقاع للتوازنات الكلية في الاقتصاد الصيني.

امام هذه الامور ماذا سيكون توصيف النظام الاقتصادي في الصين؟ بعضهم يصف النظام الاقتصادي في الصين بانه راسمالية الدولة وحكام الصين يطلقون عليه نظام اشتراكية السوق؟ وكلا الوصفين غير صحيح لسببين هما : [3]

1) د.جواد كاظم لفته, مصدر سبق ذكره, ص407.
2) محمود عبد الفضيل, العرب والتجربة الاسيوية,(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية)
3) وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص 97

1- هيمنة الشركات الخاصة على جانب الانتاج بنسبة ما يقارب 60% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في الصين.

2- ان الاشتراكية لا تعتمد عادة على حوافز السوق القوية والمنافسة والمؤشرات الاخرى وهي سائدة اليوم في اقتصاد جمهورية الصين الشعبية وعليه فان النظام الاقتصادي في الصين عبارة عن اقتصاد مختلط يتعايش فيه القطاع العام مع القطاع الخاص, وتوجد فيه درجة من الوظائف الاقتصادية للدولة تختلف كلياً عن نظام الاقتصاد الموجه مركزياً.

ان النقطة الجوهرية في التحول التدريجي نحو نظام اقتصادي يتعايش فيه اقتصاد السوق في الصين والتي ركز عليها دينغ سياو بينغ هي مسألة اسلوب الممارسة التجريبية ويعني هذا انشاء مناطق اقتصادية خاصة, لاتطبق عليها قوانين الاقتصاد المألوفة والتي لا تتفق مع المشروعات الخاصة بل يتم تشريع قوانين جديدة خاصة بها لاطلاق المبادرة الفردية, لبناء القوة السوقية والتي طمست في مرحلة النظام الاشتراكي المركزي, وهذا الاسلوب بمثابة جرعات مختلفة من عمليات الانتقال الى اقتصاد السوق لتجنب الصدمات والاحتكاك بحسابات غير متوقعة لبقية اجزاء الاقتصاد وهذا ايضاً شجع الاستثمار الاجنبي اذ قام ببناء المصانع في المناطق الخاصة وهو ما ادى الى تشغيل الالاف من عمال الصين لانتاج سلع لحساب الاسواق الخارجية وقد توسعت هذه المناطق في الصين والتي شكلت اساساً قوياً للقفزة الاقتصادية فيها.

ويمكن القول بان المناطق الاقتصادية الخاصة بمثابة بوابة لعبور التقنية الحديثة والمهارات العالية الى داخل الصين بشكل مندرج الامر الذي سهل مسألة تطويع ذلك لحساب الاقتصاد الصيني.

ان تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة وفرت للصين مجموعة من الامور التي ادت الى احداث تحولات كبيرة لاقتصاد الصين لشعب يزيد تعداده على 1,2 مليار نسمة إذ استطاعت هذه التجربة ان تحقق مايلي:[1]

1)احمد عبدالامير الانباري,دراسة في التجربة الاقتصادية الصينية, مجلة النبأ.

1- كما قلنا آنفاً أن اقتصاد المناطق الخاصة عمل على اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية والاستفادة منها ومن منتجاتها بشكل اساسي نحو التصدير الذي هو داينمو اقتصاد الصين.

2- ان الحركة الاقتصادية في المناطق الخاصة اظهرت بسهولة دور التكييف للسوق وألياته.

3- تطبيق نظام اداري مختلف عن نظام المناطق الداخلية اذ تتمع المؤسسات فيها بالحرية الاكبر وهذا اضاف شيئاً جديداً لاقتصاد الصين في مجال سبل ادارة النشاط الاقتصادي بعيداً بشكل مغاير والاسلوب المركزي الشديد.

4- ولما كانت هذه المناطق مستثناة من القوانين سارية المفعول, فقد عوملت بقوانين جديدة قدمت التسهيلات الخاصة في مجال الضرائب واجراءات تاشيرات الدخول للتجار والمستثمرين الاجانب القادمين بقصد الاستثمار فوفر هذا ارضية صالحة للاستثمار الاجنبي الذي اضاف الى اقتصاد الصين محتوى تكنولوجياً وادارياً متطوراً وأسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

ان هذه السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الصين ادت الى تحقيق اندفاعه قوية في مجال الابداع والتطوير والتجريب, بحيث افضت الى تنامي القدرات الصينية التكنولوجية من الالتزام بمسألة تشجيع ونقل التكنولوجيا, ففي عام 1992 تم انشاء 32 منطقة لتنمية الاقتصاد والتكنولوجيا و52 منطقة لصناعة التكنولوجيا المتطورة, كما توجد بالصين الاف الشركات الاجنبية والمشتركة التي تقوم بنقل التكنولوجيا الى البلاد([1]), وعلى اثر ذلك ازداد عدد المناطق الخاصة بتجارة التكنولوجيا وان انشاء هذه المناطق دليلاً على اقتحام الصين للثورة التكنولوجية الكونية الجديدة, ان الصين قد اخذت الكثير والكثير من الاستثمار الاجنبي المباشر وخاصة المحتوى التقني والمحتوى الاداري ولهذا نرى ازدياد مقدار الاستثمار الاجنبي في الصين والجدول التالي يوضح هذه الحقيقة.

1) محمد سعد ابو عامود, مقومات الصعود الصيني(القاهرة:مركز الدراسات الاسيوية,2006)ص114.

جدول(2)

ازدياد حجم الاستثمار الاجنبي في الصين للفترة 1984-2003

السنة	مقدار الاستثمار الاجنبي المباشر
1984	1258 مليون دولار
1990	3487 مليون دولار
1992	18.8 مليار دولار
1995	36.8 مليار دولار
1998	43 مليار دولار
2002	52 مليار دولار
2003	53 مليار دولار

المصدر: الصين: الحقائق والارقام, بكين :دار النجم الجديد, 2004, ص123.

نتائج التجربة:

ان التحول في النظام الاقتصادي في الصين المتدرج يؤكد المرونة والقدرة على التكيف بما ينسجم مع متطلبات تحقيق التنمية في الداخل والمتطلبات بما يسنجم ايضاً مع التغيرات الاقتصادية الدولية.

لقد حقق النظام الاقتصادي في الصين من خلال التجربة الاقتصادية تحولات كبيرة في الاقتصاد الصيني ولنا الحق ان نستدل على نجاح هذه التجربة من خلال مؤشرات الاداء الاقتصادي والاجتماعي.

ومن الجدير بالذكر ان ماحدث في الصين منذ عام 1978 سنة اصلاح النظام الاقتصادي ,من مخاض هذا التحول المتدرج الطويل , لم تتضح صورته وتتكشف الا في عام 1992 وذلك حيثما استقر الامر بالنسبة لالية السوق الى جنب تخطيط الدولة التوجيهي ولهذا سوف يكون الحكم على التجربة ونتائجها من خلال الاستدلال بمؤشرات الاداء الاقتصادي منذ بداية عام 1992 فصاعداً للسنوات المتتالية.

ان المؤشرات المختارة لتقييم الاداء الاقتصادي في الصين كنتائج للتجربة هي:

المؤشر الاول: معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي:

ان هذا المؤشر يعكس ما تحقق من تقدم اقتصادي على المستوى المحلي, من خلال الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي.

ان ما حصل في الصين هو ارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي بشكل ايجابي مما يدلل على التفوق في اتباع المنهج المتدرج في التحول نحو اقتصاد السوق, الذي يقدم ضمانات انتاجية تحقق هذا التفوق, اذ ان المنهج المتدرج يمكن ان يضمن عدم ارتفاع معدلات التضخم مما يعني تحفيز جانب الطلب الكلي وهذا يرتبط مع التطور التدريجي للقدرات الانتاجية(جانب العرض) ومن ثم تحقيق توازن اقتصادي مضاد للتضخم مما يوفر بيئة مناسبة لتحفيز الاستثمار ومن ثم الزيادة المفردة في الناتج المحلي الإجمالي, وان الجدول التالي يبين لنا الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول(3)

الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي في الصين للسنوات 1983-2000

السنة	الناتج المحلي الإجمالي
1982	**253 مليار دولار**
1983	**658 مليار دولار**
1997	**754 مليار دولار**
2000	**898 مليار دولار**
2003	**1090 مليار دولار**

المصدر: احمد عبدالامير الانباري, دراسة في التجربة الاقتصادية الصينية , مجلة النبأ, العدد/85 السنة 2005, ص14

إن الجدول أعلاه يشير إلى الازدياد المطرد في حجم الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد الصين مما يعكس معدلات نمو عالية بين مدى التطور الايجابي في القدرات الاقتصادية.

2– المؤشر الثاني: معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

وكنتيجة طبيعية فان ارتفاع حجم الإنتاج المحلي الإجمالي سينعكس ايجابياً على متوسط دخل المواطن, وهذا ما حصل في الصين, فقد ازداد دخل المواطن الصيني من تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي بالزيادة وهذا يؤشر لنا التطور في المستوى ألمعاشي كمؤشر اجتماعي مهم لنتائج التجربة في التحول في النظام الاقتصادي في الصين, والجدول التالي يبين لنا هذه الحقيقة.

جدول(4)

ارتفاع متوسط دخل الفرد في الصين للسنوات 1984ـ2003

السنه	دخل الفرد الصيني بالدولار
1984	72 دولار
1992	241 دولار
1993	282 دولار
1996	528 دولار
1998	610 دولار
2000	939 دولار
2003	1090 دولار
2005	1703 دولار

المصدر:محمد طاقة, العولمة الاقتصادية (بغداد: مطبعة السور,2006) ص94–95

والشيء اللافت للنظر في هذا السياق أيضا ارتفاع نصيب الفرد من الدخل لسكان الأرياف, من 16.3 دولار عام 1978 إلى 302 دولار عام 2002, بمعدل زيادة 7.2% سنوياً[1].

المؤشر الثالث: معدل القيمة المضافة للقطاع الصناعي:

سعت الحكومة الصينية بعد الإصلاح الاقتصادي إلى تسريع عملية تحسين الهيكلة الصناعية والارتقاء بمستواها والعمل بقوة على رفع وتائر التصنيع المتقدمة وصناعة التكنولوجيا العالية.

1) شبكة الصين,www.china.org.cn

إن الطموح الصيني لبلوغ المراحل المتقدمة في الاقتصاد العالمي دفع قادة الصين إلى تخطيط استراتيجيه تنموية قائمة أساسا على مزايا التصنيع.

وفعلاً فقد ارتفع المسار الصناعي ولاسيما الصناعات التحويلية ليشكل هذا القطاع مراتب متقدمة من حيث معدل القيمة المضافة للصناعة التحويلية والجدول التالي يبين هذه الحقيقة .

جدول(5)

معدل القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الصين للمدة (1992-2009)

السنوات	المؤشر
1992	43
1993	47
1996	48
1997	48
1998	46
1999	46
2001	45
2003	46
2005	47
2006	48
2007	47
2008	47
2009	46

المصدر:بيانات واحصاءات البنك الدولي, متاحة على شبكة المعلومات الدولية

إن التمعن في الجدول السابق يوضح لنا المساهمة المهمة للقيمة المضافة للقطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الصين وهذا يكشف عن مدى صحة التحول التدريجي في نظام اقتصاد الصين على مدار المدة المؤشرة في الدول المذكورة أنفاً وإذا ما حسبنا المتوسط العام لهذه المعدلات والبالغ 46.38% فان هذا يعني ان الصناعة تسهم في نصف الناتج المحلي

الإجمالي(GDP) وبالنتيجة فان هذا الأداء الاقتصادي يحسب لمنهجية التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق إلى جنب تدخل الدولة, أي نظاماً مختلطاً.

المؤشر الرابع: معدلات نمو الصادرات الصناعية:

استطاع الاقتصاد الصيني خلال فترات قياسية ان يحقق معدلات تصدير عالية لمختلف أنواع السلع الصناعية, وهي تعد اليوم في مقدمة الدول في العالم من حيث تصدير السلع عالية التكنولوجيا.

إن معدل نمو الصادرات الصناعية سجل أرقاما موجبة وهذا يدلل على تحسن الأداء الاقتصادي وهو ما يمكن أن يحسب لمنهجية التحول الاقتصادي المتبعة.

جدول(6)

معدلات نمو الصادرات في الصين للمدة (1992-2009)

السنوات	المؤشر
1992	18.11
1993	8.01
1994	30.8
1997	21.01
2000	27.88
2003	34.59
2004	35.39
2005	28.42
2007	27.62
2008	17.31
2009	5.08

المصدر:

(1)I M F,Interntional Financial statistics, year book,2004 p23p

(2)I M F,Interntional Financial statistics, year book,2009 p207

(3)I M F,Interntional Financial statistics, year book, p230

إن الجدول يشير إلى معدلات نمو الصادرات الصينية خلال المدة المذكورة موجبة الميل وهذا الانجاز في قطاع التجارة يبين صحة الأداء الاقتصادي , إن الصين منذ إن سعت إلى الانفتاح على العالم استطاعت إن تطور أسواق العالم بالسلع عالية التكنولوجيا, والجدول التالي يوضح هذه الحقيقة:

جدول(7)

قيم صادرات الصين من السلع التكنولوجية العالية الى العالم للمدة 2000ـ2004 /**مليار دولار**

السنة	القيم من الصادرات
2000	48.5
2001	54.7
2002	78
2003	123
2004	180

المصدر: بيانات وإحصاءات البنك الدولي, معلومات متاحة على شبكة المعلومات الدولية.

المؤشر الخامس: مؤشر متغيرات الاقتصاد الكلي:

في الحقيقة ترتبط مؤشرات النمو في إي نظام اقتصادي بفاعلية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية, وتحديداً بالادخار والاستثمار, ومدى إمكان استخدام ذلك باتجاه تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي (النمو في الناتج المحلي الإجمالي).

بالنسبة إلى الاقتصاد الصيني فان للمدخرات الخاصة والعامة الدور بالغ الأهمية في تحقيق معدلات نمو عالية لاقتصاد الصين, لقد تطورت نسبة المدخرات في هذا البلد منذ عام 1980 وحتى عام 2003 مابين 35% إلى 42% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي, مقارنه بقوى اقتصادية كالولايات المتحدة, فقد انخفضت نسبة المدخرات في الولايات المتحدة من 19% إلى 17% للمدة نفسها[1].

1) صندوق النقد الدولي, بيانات الاقتصاد العالمي(واشنطن,2004)ص204.

وقد ساعد هذا العامل (عامل نمو المدخرات) لدعم عملية التنمية وخاصة المدخرات الخاصة, ما يعرف بيوتات الادخار كصناديق ملزمة للمجتمع الصيني في ان يحقق نسبة عالية من الادخار لتحفيز الاستثمار لدفع عجلة النمو في القطاع الزراعي, لخدمة القطاع الصناعي.

وفيما يتعلق بالاستثمار المحلي في الصين فهو الاخر قد تم التعديل عليه هو الاخر كنسبة من الناتج القومي اذ تطورت من نحو 35% عام 1980 الى نحو 40% عام 2003 مقارنة بالولايات المتحدة التي انخفض فيها الاستثمار من 20% الى 18% وللمدة نفسها[1]. ان هذا يعطي مؤشر على حسن الاداء الاقتصادي في ظل التحول التدريجي مع الحفاظ على مواقع الدولة في النشاط الاقتصادي لكن بشكل بعيد عن المركزية كما كان في السابق.

المؤشر السادس: معدلات ارتفاع الاسعار:

لقد رافق التحول التدريجي لنظام اقتصاد الصين من المركزية الشديدة الى نظام اخر, هو السيطرة على معدلات التضخم اذ ان التجربة اثبتت أن الاقتصادات المتحولة الى نظام السوق صاحبتها زيادات مطردة في الاسعار.

لكن التجربة الصينية صاحبها مدى إمكانية السيطرة على معدلات التضخم اذ ظلت اسعار المستهلك عند مستويات مقبولة على مرور الزمن وهذه ميزة تسجل للنظام الاقتصادي الصيني في تحوله من النظام المركزي الى نظام مختلط تؤدي فيه آلية السوق دوراً رئيساً في تخصيص الموارد واستخدامها.

ان الاقتصاد الصيني شهد نمواً متسارعاً مصحوباً بارتفاع ضئيل لمعدلات التضخم بلغ حوالي اكثر من 2% مابين عامي 1997 و2003, ان هذا يشير إلى نجاح التجربة الصينية في التحول الاقتصادي في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار الذي يعد من أهم اهداف النظام الاقتصادي وتقييمه.

1) عبد الصمد سعدون عبدالله, التنمية والبعد الاشتراكي للسوق, مجلة بحوث اقتصادية عربية, العدد/44/43, 2008. ص257.

الدروس المستفادة من تجربة الصين في اصلاح نظامها الاقتصادي:

1- أهمية أن يكون الإصلاح الاقتصادي متدرجاً وليس متسرعاً أو إصلاحاً بالصدمة كما يقال, وقد اظهرت تجربة الصين إن الإصلاح المتدرج أدى إلى نتائج ايجابية بالمقارنة مع الإصلاح بالصدمة (الإصلاح السريع). إذ إن الإصلاح المتدرج حقق نجاحاً باهراً في الصين وماليزيا, في حين إن الإصلاح السريع في روسيا ودول أوربا الشرقية والأرجنتين أدى إلى الانهيار.

2-إن الصين انتهجت الإصلاح المرحلي الذي بدأ في الريف عام 1980, أما الإصلاح في المدن فقد بدأ عام 1984 ولم يكن هذا الإصلاح تم عبر تغيير نظام الملكية خوفاً من الحساسيات الإيديولوجية التي قد تثار كما ان التغيير الهيكلي قد يجر البلد إلى الهاوية خاصة عندما تكون خطواته ارتجالية غير مدروسة مسبقاً ان الصين ركزت على إصلاح إدارة المؤسسات وفصل الملكية عن الإدارة.

3-أدى رأس المال الصيني الداخلي والمهاجر دوراً مميزاً في دعم إصلاح النظام الاقتصادي ورفع وتائر النمو الاقتصادي فقد أدى الصينيون وتحديداً صينيو هونغ كونغ وصينيو ما وراء البحار في دعم التنمية وتمويل الاستثمار في مراحله الأولى والذي أطلق شرارة التنافس بين الشركات الكبرى متعددة الجنسيات, وقفت وراء هذه الأموال الهائلة خبرات إدارية وقدرات ومعارف فنية وشبكات الأعمال المنتشرة في شتى أنحاء أرجاء العالم.

4-رفض الصين طريق الإصلاح السياسي الجذري وهو الطريق الذي سارت عليه روسيا ودول أوربا الشرقية وادى الى انهيارها وفشل تجارب التنمية فيها وتراجع الناتج القومي الى ما دون 50% ان الصين اتبعت طريق الإصلاح الاقتصادي المرتبط باصلاحات سياسية حذرة. ان الصين تجنبت الخطوات الراديكالية السريعة للاصلاح الاقتصادي ولم تتطرف في سياسة الخصخصة بل اتبعت نهج النظام الاقتصادي المختلط ولم تفرط في الديمقراطية في نظام الانتخابات. ان خطأ الاتحاد السوفيتي السابق (روسيا حالياً) والذي ابتعدت عنه الصين هو ان روسيا وفرت الحرية السياسية قبل ان تقوم بتجديد الاقتصاد ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

الاستنتاجات

1- اثبت البحث أن المرونة في النظام الاقتصادي مطلوبة حتى يتم التمكن من مواجهة التحديات والصعوبات والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية.

2- ان البحث اثبت أنه لا يوجد نظام اقتصادي يحمل سمة معينة نقياً تجاهها بنسبة 100% فالسمة الغالبة للنظم الاقتصادية أنها تحمل أكثر من سمة أي أنها نظم مختلطة.

3- ان النظام الاقتصادي المختلط هو سلوك قديم تمارسه النظم الاقتصادية عبر التاريخ في حالات مختلفة تبعاً للظروف الزمكانية.

4- اثبت البحث أن النظم الاقتصادية متداخلة وأصبح كل نظام اقتصادي يختار مع ما يتماشى مع وضعه الراهن من سمات ومبادئ مهما كان مصدرها وهذا ادى الى ظهور النظام الاقتصادي المختلط.

5- ان النظام الاقتصادي المختلط هو نظام متوازن, والتوازن في المجتمعات شرط لاستقرارها, ومن ثم تكوين بيئة ملائمة للنمو.

6- أن النظام الاقتصادي المختلط هو اقرب الى العدالة الاجتماعية, اذ باجراءاته يمنع ظلم الانسان او استغلاله لان تدخل الدولة وسن قوانين العمل والأجور والحد من طغيان الملكية الخاصة يقرب المجتمع نحو العدالة.

7- اثبت البحث من خلال تجربة الصين في بناء نظام اقتصادي مختلط من خلال التحول التدريجي نحو ألية السوق هو الأسلم في هذا الطريق تجنب المشكلات والعقبات المصاحبة لاسلوب الصدمة وقد راينا من خلال البحث صحة النتائج المترتبة على ذلك.

8- اثبتت التجربة الصينية لاصلاح النظام الاقتصادي, انه ليس من الضروري ان يصاحب ذلك اصلاح سياسي فقد جاء الاصلاح في البنية الاقتصادية, دون ان يمس جوهر النظام السياسي وهذا اعطى دليلاً قاطعاً على عدم الربط ما بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي كما تدعي الدوائر الغربية.

9- من خلال البحث تبين لنا إن الصين في مسعاها دخلت أبواب التصنيع المتقدم من اجل التصدير وضمان اقتصادات الحجم على أساس انخفاض الكلفة المتوسطة للوحدات المنتجة وهذا ما تبين من خلال القيمة المضافة للصناعة التحويلية والإسهام الجيد في الصادرات العالمية, فان ذلك يعد نجاحاً فريداً لا يماثله أي نجاح لاقتصاد أخر وبمدة قياسية منذ أن تكيفت السياسة الاقتصادية في الصين مع متغيرات البيئة الاقتصادية والسياسية وتحولها من اقتصاد مركزي شمولي إلى نظام اقتصاد مختلط تحتل فيه العوامل الاقتصادية غير الحكومية مكاناً بارزاً في مجال إدارة النشاط الاقتصادي.

10- إن إستراتيجية الصين في تبني نموذج اشتراكية السوق وبالأحرى هو نظام اقتصادي مختلط جاءت في مرحلة مبكرة قبل قيام المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين, وتحكمها المشروط باقتصاديات العالم النامي (دول الجنوب) وهو ما ساعدها على خوض تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة بشكل تدريجي قبل التعميم أي إنها اتبعت مناطق خاصة للتجريب ضمن أسواق خاصة بعيداً عن النمط الاشتراكي وهذا يسجل ميزة لسياسة التمويل الصينية وقد نجحت في مسعاها هذا.

المصـــــــــــادر

1) أحمد عبد لأمير الأنباري، دراسة في التجربة الاقتصادية الصينية، بحث منشور في مجلة النبأ العدد/85 السنة/2005 .
2) أمين شلبي، نظرية التقارب وأنعكاساتها على المجتمع الدولي (لم تذكر أية معلومات)
3) الموسوعة الحرة /ويكيبيديا/ متاحة على شبكة المعلومات الدولية .
4) بول جيري, النظم الاقتصادية المقارنة , ترجمة الدكتور عبد الله طاهر منصور(الرياض:دار المريخ, 1994)
5) بيانات الاقتصاد العالمي , صندوق النقد الدولي , واشنطن/ 2004
6) د. جواد كاظم لفتة , منهجية الأدارة في معالجة المعضلات الاقتصادية (عمان: دار صفاء,2011
7) د. سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي (الكويت: مؤسسة الصباح, 1990)
8) طاهر فاضل حسون, البناء الأشتراكي في الصين, بحث منشور في مجلة الاقتصادي تصدر عن جمعية الاقتصاديين العراقية, بغداد, العدد/3 السنة /1979
9) د. عبد الوهاب الأمين , النظم الاقتصادية (الكويت: جامعة الكويت, 1986)
10) د. عبد الله المالكي, النظم الاقتصادية(مكة المكرمة: جامعة أم القرى, 1434 هـ)
11) عبد الحسن الحسيني, التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة(بيروت: الدار العربية للعلوم , 2008)
12) د. عبد العزيز حمدي, التجربة الصينية , دراسة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية(القاهرة : دار أم القرى, 1997)
13) عبد الصمد سعدون عبد الله , التنمية والبعد الاشتراكي للسوق، بحث منشور في مجلة بحوث أقتصادية عربية , العدد/ 43- 44 السنة/2008
14) د. عبد الكريم كامل, النظم الاقتصادية المقارنة(مطابع جامعة الموصل، 1988)
15) د. عبد الله الكفري, الأنظمة الاقتصادية(دمشق: دار كيوان، 2001)
16) محمد باقر الصدر ، أقتصادنا (بيروت: دار التعارف , 1994)
17) د. محمد دويدار , الاقتصاد السياسي (الأسكندرية: 1973)
18) م. نودارو, التنمية الاقتصادية , ترجمة الدكتور محمود حسن الحسني(الرياض: دار المريخ , 2009)
19) محمود عبد الفضيل, العرب والتجربة الأسيوية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2002)
20) محمد سعد أبو عمود , مقومات الصعود الصيني (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية ,2006)
21) محمد طاقة، العولمة الاقتصادية (بغداد: مطبعة السرور, 2006)
22) د. مظهر محمد صالح, نحو أعادة توصيف النظام الاقتصادي, مايس/ 2012,معلومات متاحة على شبكة المعلومات الدولية
23) د. فليح حسن خلف , النظم الاقتصادية(الرأسمالية , الاشتراكية, الأسلام) عمان: عالم الكتب الحديث, 2008
24) وليد عبد الحي , المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (أبو ظبي: مركز الدراسات للبحوث الإستراتيجية , 2000